

نظرات في كتاب

الجامية في الميزان

دراسة موضوعية نقدية

من بداية ظهورهم إلى وقتنا الحاضر

ALTaymi

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد؛ فيمكن تلخيص موضوعات كتاب "الجامية في الميزان: دراسة موضوعية نقدية من بداية ظهورهم إلى وقتنا الحاضر" على النحو التالي:

المبحث الأول: بداية ظهور جماعة الجامية.

المبحث الثاني: تسميتهم بالجامية وأشهر مسمياتهم.

غلاة التبديع.

غلاة الطاعة.

مرجئة العصر.

المبحث الثالث: من هم رموز الجامية.

المبحث الرابع: أبرز من طعن فيهم الجامية.

- المبحث الخامس: انقسام الجامية.
- المبحث السادس: تحذير وطعن الجامية في بعضهم البعض.
- المبحث السابع: أقول أهل العلم في الجامية.
- المبحث الثامن: أقوال أهل العلم فيمن سار على نهج الجامية في الطعن في العلماء والتصنيف والتبديع.
- المبحث التاسع: موقف أهل السنة والجماعة من العالم إذا أخطأ.
- تقرير وتوضيح اغتفار خطأ العالم في صوابه الكثير وضوابط الموقف الصحيح من زلة العالم.
- المبحث العاشر: أهم معالم وسمات الجامية.

- ١- توسعهم في مفهوم البدعة.
- ٢- تبديع من لم يبدع من بدعوه.
- ٣- تبديع كل من وقع في البدعة.
- ٤- تبديع كل من انتسب لحزب أو جماعة.
- ٥- حصرهم الكفر بالاعتقاد.
- ٦- قولهم: إن العمل شرط كمال في الإيمان.
- ٧- اعتبارهم الإنكار العلني خروجاً على ولي الأمر.
- ٨- اعتبارهم المظاهرات خروجاً على ولي الأمر.

٩ - اعتبارهم الحاكم الكافر المتغلب ولي أمر.

١٠ - الغلو في طاعة ولي الأمر.

المبحث الحادي عشر: رسالة إلى كل مسلم.

والمقصود أن مآخذ الكتاب على من يسميهم الجامية ترجع إلى ثلاثة

مآخذ: **الغلو في التبديع [أو تبديع مخالفينهم بغير حق]** =

وحصر الكفر في الاعتقاد =

والغلو في طاعة ولي الأمر.

مناقشة المآخذ الأول:

هذه جداول تبين ما ورد في كتاب "الجامية في الميزان" من تبديع من سَمَّاهم مؤلف الكتاب الجامية لمن يخالفهم بلفظ: "مبتدع"؛ فلا تشمل هذه الجداول التبديع المطلق لأقوال أو أعمال، والحكم على المعين بما يدل على أنه ضال، مخالف للشرع، وإن كان الظاهر أنه يُقصد بذلك أنه مبتدع (إلا اللفظ الأول من الأمثلة التالية) ومن ذلك الحكم على المعين بأنه: وقع في بدعة - ليس بسلفي - منحرف - ضال - صوفي - خارجي - تكفيري - حزبي - إخواني - قطبي - سروري - خبيث... لأن المؤلف حكم على من سماهم الجامية بنحو هذه الأحكام (في قوله: "الشيخ ربيع المدخلي...")

انحرف"، وقوله: "وإن من الجماعات والفرق الضالة المنحرفة، والتي ظهرت حديثاً هي جماعة "الجامية"، ومع ذلك قال: "لا نبدعهم... ولا نخرجهم من أهل السنة والجماعة".

ص	المبدع	المبدع	مصدر نسبة التبديع
٦٥	فالح الحري	الألباني	تسجيل صوتي محمّل في اليوتيوب.
٩٥	ربيع المدخلي	الحوييني	تقديم أحمد بازمول لكتاب "الحدود الفاصلة بين أصول منهج السلف الصالح وأصول القطبية السرورية" لخالد بن محمد بن عثمان المصري [ص ٣٠].
٩٥	ربيع المدخلي	محمد حسان	تقديم أحمد بازمول لكتاب الحدود الفاصلة.
٩٤	ربيع المدخلي	عبد الرزاق الشايحي	من رسالة "خطاب مفتوح إلى ربيع المدخلي" للدكتور عبد الرزاق الشايحي، وهي موجودة في النت، [ولم أجد فيها كلمة "مبتدع" الواردة في كتاب "الجامية في الميزان"!].
٩٨	الوادعي	عبد الرحمن عبد الخالق	شريط "المجروحون". [ولم أجد هذا الشريط، لكن يوجد كتاب بعنوان: "المجروحون عند الإمام الوادعي-

<p>رحمه الله-"، وليس فيه التصريح بأن عبد الرحمن عبد الخالق مبتدع، لكن فيه التصريح بتبديع آخرين، لم يرد ذكرهم في كتاب "الجامية في الميزان"؛ مثل: حسن البناء، وسعيد حوى، وعبد الرحيم الطحان، ومحمد سرور، والزندانى، والقرضاوى].</p>			
<p>شريط "المجروحون". [وليس في الكتاب المذكور التصريح بأن الحوينى مبتدع].</p>	الحوينى	الوادعى	٩٨
<p>شريط "المجروحون". [وفي الكتاب المذكور التصريح بأن سفرًا مبتدع غال].</p>	سفر	الوادعى	٩٨
<p>شريط "المجروحون". [وليس في الكتاب المذكور التصريح بأن سلمان مبتدع].</p>	سلمان	الوادعى	٩٨
<p>من شريط أحكام العلماء في مقالات عدنان العرعور، وذكره عمر أبو العصماء المغربى في كتابه "كشف اللثام عن مبتدعة العصر اللثام" ص ١٤٧.</p>	عدنان عرعور	أحمد النجمى	١٠٠

١٢٢	عبيد الجابري	علي الحلبي	تسجيل صوتي محمّل في اليوتيوب.
١٣٩	عبيد الجابري	إبراهيم الرحيلي	تسجيل صوتي محمّل في اليوتيوب.
١٤٤	عبيد الجابري	محمد الإمام	تسجيل صوتي محمّل في اليوتيوب.
١٢٩	عبيد الجابري	العيد الشريفي	كلام [عبيد الجابري] في المبتدع العيد الشريفي، [منقول في شبكة الإمام الآجري من مكالمة هاتفية].
٩٦	محمد بن هادي	محمد حسان	"كشف اللثام عن مبتدعة العصر اللثام" ص ٢٢٢، [ولم أجد فيه كلمة "مبتدع" الواردة في كتاب "الجامية في الميزان"!].
٩٩	عبد العزيز الريس	محمد بن الحسن الددو	محاضرة "بعض ضلالات محمد حسن الددو" للريس. [مكتوبة أيضًا في موقع الإسلام العتيق].
٩٧	أحمد بازمول	الحويني	تقديم أحمد بازمول لكتاب الحدود الفاصلة.
١٢٢	أسامة بن عطايا	علي الحلبي	رسالة "تلخيص حال المبتدع [[جرب الكذب والروغان]] علي الحلبي صاحب الخزايا والبلايا" لأسامة بن عطايا.
٨٧	أسامة بن عطايا	يوسف الأحمد	تسجيل صوتي محمّل في اليوتيوب.
٩٢	ماهر القحطاني	مشاري العفاسي	شبكة: الربانيون السلفية، التحذير من مشاري العفاسي. [ولم أجد،

<p>ولماهر القحطاني كلام في العفاسي في تسجيل صوتي محتمل في اليوتيوب، وليس فيه كلمة مبتدع].</p>			
<p>يلاحظ أنه لا يوجد تبديعٌ بلفظ: "مبتدع"؛ منقولٌ من كتاب مطبوع كُتِبَ المبتدع!</p>	<p>١٥ يلاحظ أن مؤلف كتاب "الجامية في الميزان" لم يذكر تبديع من سماهم الجامية لأعيان الرافضة والإباضية والصوفية والأشعرية الصرحاء.</p>	<p>١٠ من ٧٢ رجلاً عدهم مؤلف كتاب "الجامية في الميزان" في مبحث بعنوان: "أهم رموز الجامية"، وقد ذكرهم بحسب البلدان، ولم يذكر العراق والسودان وليبيا، مع أن فيها أشخاصاً قد يعدون من أهم رموز من يسميهم الجامية بل إن بعضهم أشهر من بعض من ذكر كمزمل فقيري السوداني؛ فإنه</p>	<p>المجموع</p>

		<p>أشهر من بعض من ذكر أنهم من أهم رموز الجامعة في مصر؛ مثل مجدي عرفات؟! وأخطأ في آخرهم حيث قال: "وفي لبنان محمد موسى نصر!" وهو أردني من أصل فلسطيني، متخصص في علوم القرآن والقراءات، وليس له كلام في المسائل التي عدّها المؤلف من سمات من سماهم الجامعة، والعجب أن المؤلف ذكره، ولم يذكر مشهور بن حسن آل</p>	
--	--	--	--

		<p>سلمان؛ فهو أولى حسب تصنيف المؤلف ومعاييره، ومن أخطاء المؤلف في الوصف، وصفه الشيخ عبد الله السعد بالدكتور، ومن العجب أن أحد الذين أورد أقوالهم في مبحث أقوال أهل العلم! في الجامية، وهو حمود العمري! وصف (كما في ص ١٨٢) من سماهم الجامية بالفرقة المبتدعة، واعتبر (ص ١٩٠) ما قاله الشيخ صالح الفوزان عن عبد العزيز الريس</p>	
--	--	--	--

		<p>أو عن بعض كتبه تبديعًا للريس، فقال العمري فيمن يسميهم الجامية، وفي الريس؛ ما لا يقوله في جماعة الإخوان المسلمين، وحسن البناء، وسيد قطب، والقرضاوي! ولم يعترض المؤلف على كلام العمري هذا!! ويلاحظ أن أكثر المبديعين تصريحًا بالتبديع بلفظ "مبتدع" اثنان، وقد حكم كل واحد منهما به على أربعة أعيان.</p>	
--	--	--	--

ورأيي في "تبديع من يسميهم الكتاب الجامية لمخالفهم" أن التبديع إذا لم يبيّن سببه؛ لا يقبل، ولا يرد؛ حتى ينظر في سببه، والأصل في المعروف باتباع السنة والسلف الصالح البراءة، وتبديع الألباني غلط جزماً، كما بيّنت هذا في مناقشات ومقالات في حقيقة الإيمان، والحكم على معين بأنه مبتدع يتطلب ثلاثة أمور:

أولها- ذكر كلامه المخالف للشرع نصّاً، وليس معناه عند المنتقد، كما في تلخيص ابن عطايا لحال الحلبي؛ فإنه يذكر فيه معنى كلام الحلبي عنده، وليس نص الحلبي.

الأمر الثاني- التعقيب عليه بالدليل الشرعي الذي يخالفه مخالفة صريحة، وبيان وجه الاختلاف بينهما أو التعقيب عليه بنصوص أئمة أهل السنة والجماعة التي لا مخالف لها منهم على أن عين قوله بدعة أو مخالف للشرع. ومن أمثلة عدم فعل هذا الأمر تعقيب خالد المصري على قول الحويني:

"الرجل المصر على المعصية، وهو يعلم أنها معصية؛ فهذا مستحل! وهذا كفره ظاهر!! كأن يقول: الربا أنا أعلم أنه حرام، لكنني سأكله، والزنا حرام، لكنني سأفعله.. هذا واضح الاستحلال فيه!! فلا شك في كفر مثل هذا الرجل". فقد أورد خالد المصري نصوص أئمة أهل السنة والجماعة على أن الإصرار على المعصية لا يلزم منه الاستحلال الاعتقادي أو الكفر، وأن المصر على المعصية ليس بكافر، وهذا حق، لكنه لا يرد على مراد الحويني

بقوله: "المصر على المعصية"؛ فإنه لم يُرد به الذي يكرر فعل المعصية أو الذي يطلبها بجهده، كما هو في كلام أهل العلم، بل مراده بالمصر على المعصية؛ بيّنه بمثال، فقال: "كأن يقول: الربا أنا أعلم أنه حرام، لكنني سأكله، والزنا حرام، لكنني سأفعله"؛ فلم يلتفت المنتقد على الحويني إلى دلالة استدراك المقر بالتحريم على إقراره بالتحريم بالقول بأنه سيفعل المحرم؛ فإنه يدل على عدم الالتزام بالفعل أو الإباء والامتناع عن التزام الفعل... وإن كان قياس الحويني -في رده على هذه التهمة- حكمًا من يقول ذلك على من يقول: إن الظهر ركعتان أو العصر ركعتان أو المغرب أربعة أو الأوقات ثلاثة؛ خطأ؛ لأن العلة مختلفة؛ فهي في تكفير هذا الجحد، وفي تكفير من يقول: الربا أنا أعلم أنه حرام، لكنني سأكله، والزنا حرام، لكنني سأفعله؛ عدم الالتزام بالفعل. كما أن كلامه الذي قبل المثال يخالف كلام أهل العلم، وكذلك قوله: "العبد إذا كرر الذنب مرارًا وتكرارًا لا يدل على الإصرار" مستدلًا بحديث أبي هريرة عند مسلم، قال الله عز وجل: «أذنب عبدي ذنبًا، فقال ربي: إني أذنبت ذنبًا فاغفر لي، فقال الله عز وجل: علم عبدي أن له ربًا يغفر الذنب ويأخذ بالذنب، ثم أذنبت ذنبًا، فقال ربي: إني أذنبت ذنبًا فاغفر لي، فقال الله عز وجل: علم عبدي أن له ربًا يغفر الذنب ويأخذ بالذنب، غفرت لعبدي ثم أذنبت ذنبًا، فقال مثل هذه المقالة فقال الله عز وجل: علم عبدي أن له ربًا يغفر الذنب ويأخذ بالذنب،

غفرت لعبدي فليفعل عبدي ما شاء»؛ فهذا في الذي يذنب ثم يستغفر ثم يذنب ثم يستغفر ثم يذنب ثم يستغفر، والمصر على المعصية في كلام أهل العلم كما سبق هو الذي يذنب، ويستمر على الذنب، ولا يستغفر منه. وقد فعل الريس في انتقاده للددو الأمرين الأول والثاني، لكن ثبوت التبديع في حق المعين يتوقف على:

الأمر الثالث- وهو تحقق شروط، وانتفاء موانع، ومدارها على قصد المعين بكلامه المعنى المخالف للشرع، وقيام الحجة عليه...

مناقشة المآخذ الثاني:

أما "حصر من يسميهم الكتاب الجامية الكفر في الاعتقاد" و"غلوهم في طاعة ولي الأمر" فلم يورد نصوصاً لهم تثبت هاتين السمتين، كما فعل في السمة الأولى (الغلو في التبديع). وهذه صور أوائل الصفحات التي تحدث فيها المؤلف عن مخالفة من يسميهم الجامية لمذهب أهل السنة والجماعة في علاقة عمل الجوارح بالإيمان:

٦- مرجئة العصر:

وسُموا بذلك لموافقته قول المرجئة الأوائل في حصر الكفر في التكذيب والاستحلال فقط، فالمسلم عندهم لا يضره ولا يكفر ولو أتى بجميع نواقض الإسلام ما لم يستحل ذلك بقلبه.

فلو أن أحدهم استهزأ بالدين، أو سبَّ الله سبحانه وتعالى، أو سبَّ النبي ﷺ، أو مزَّق المصحف وأهانته، أو والى أعداء الله من اليهود والنصارى ضد المسلمين، أو حارب الإسلام والمسلمين، وأعان الكفار ضد المسلمين، فإنه لا يكفر ما لم يستحل ذلك!!!

وهذا القول هو قول المرجئة الأوائل بعينه، بل هو أشدُّ وألن وأخبث من قول المرجئة الأوائل، فالمرجئة الأوائل، قالوا: فاعل ذلك يكفر لا بفعله بل لأن فعله دليل على استحلاله ذلك، ومرجئة العصر قالوا: بل لا يكفر حتى يصرح بالاستحلال.

وقد أطلق عليهم هذا المسمى الشيخ الدكتور نبيل العوضي وغيره من الباحثين، وهو فعلاً ينطبق عليهم.

٧- السبابة:

وسُموا بذلك لأنهم من أكثر الناس سباً وشتماً ولعناً لمخالفهم، والنبي ﷺ يقول: «ليس المسلم بالسباب ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء» رواه البخاري.

ويكفي سماع شريط واحد لشيخهم محمد أمان الجامي، أو ربيع المدخلي، أو فالح الحربي، لتسمع كمية السب والشتم واللعن لمخالفهم، والانتهاج بالنفاق

وهذا غير صحيح، فهذان الرجلان بالذات ما أعلم اليوم أن أحداً خدم الإسلام في باب أحاديث الرسول ﷺ مثلهما...»^(١).

ويُذكر أن الشيخ حماد الأنصاري، عندما سئل عمّن يقول بحرق كتب ابن حجر والنووي قال: «لو كان لي سلطاناً على هؤلاء لأخذتهم وحبستهم حتى يتوبوا».

٣٤- حصرهم الكفر بالاعتقاد:

ومن معالمٍ وسمات بعض الجمامية أيضاً، أنهم يحصرون الكفر بالاعتقاد، فالمسلم عندهم لا يكفر مهما قال أو فعل من الأمور الكفرية، كسب الله أو سب النبي ﷺ أو سب الدين أو الاستهزاء والسخرية بشعائر الإسلام، أو تمزيق المصحف أو السجود للصنم، أو لبس الصليب أو حارب الإسلام والمسلمين أو والى الكفار والكافرين، فإنه لا يكفر حتى يصاحب ذلك القول أو الفعل اعتقاد استحلال الفعل أو تكذيب لله عز وجل أو لنبيه ﷺ.

وهذا بلا شك اعتقاد باطل وفساد، وهو قول المرجئة، وأما الذي عليه أهل السنة والجماعة، فإن الكفر والردة تكون بالقول وبالفعل وبالاعتقاد، سواء استحلال ذلك أم لم يستحله.

وقد انعقد إجماع أهل السنة والجماعة على أن الكفر والردة تكون بالقول وبالفعل وبالاعتقاد، وقد حكى الإجماع العلامة ابن حزم^(٢)، والشيخ سليمان آل الشيخ^(٣)، والشيخ عبدالله أبابطين^(٤)، والشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ^(٥).

وسوف أذكر هنا أقوال بعض أئمة أهل السنة والجماعة التي تنص على أن

(١) في البيوتوب بعنوان: «ثناء ابن عثيمين على ابن حجر والنووي».

(٢) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم، (٣١/٢٤٥).

(٣) «الدلائل» للشيخ سليمان آل الشيخ، (٣٠).

(٤) «مجموع الرسائل والمسائل» للعلامة عبدالله أبابطين، (١/٦٥٩).

(٥) «شرح كشف الشبهات» للشيخ محمد بن إبراهيم، (١٠٢).

خفي هذا على كثير من عوام المسلمين فأصبحوا يمتحنون من لا يريدون عتقه من المسلمين، يمتحنون كثيراً من الأحرار بسؤالهم أين الله؟ ولا يقولون: من أنا، فلذلك لا بد من التنبيه على هذه المسألة لشيوع الخطأ والغلط فيها».

وقال الشيخ صالح آل الشيخ:

«ما نص عليه السلف أيضاً في هذا الأصل أن الصلاة نراها ونفعلها خلف كل إمام بر أو فاجر أو أيضاً ممن نجهل عقيدته.

وقد بدع الأئمة الأربعة وأئمة السلف من قال لا أصلي خلف أحد إلا بعد أن أعلم عقيدته؛ بل يصلي خلف مستور الحال، ومن لا نعلم حاله ولا نبحت ولا نمتحن الناس في عقيدتهم قبل الصلاة، ونرى هل هو موافق أم ليس بموافق، هل هو مبتدع أم ليس بمبتدع. ونرى ظاهر الأمر، وما دام أن ظاهر الأمر السلامة فإننا نصلي خلفه دون بحث.

فإذاً على هذا الأصل لا يجوز امتحان الناس في عقيدتهم عند إرادة الصلاة، ولا بحث أمر الباطن وإثارة الباطن؛ لأن الأصل الظاهر. وهذا هو الذي نص عليه الأئمة الأربعة وجماعة كثيرون من أئمة السلف، وقرره المحققون كشيخ الإسلام ابن تيمية وجماعة»^(١).

٣٦- قولهم أن العمل شرط كمال في الإيمان؛
إن

ومن أبرز معالم وسمات الجمامية أيضاً، قولهم: إن العمل شرط كمال في الإيمان، فلو أن الإنسان ترك جميع الفرائض والواجبات، ووقع بجميع الكبائر والمنكرات فهو مؤمن.

(١) شرح الطحاوية للشيخ صالح آل الشيخ (١/٢٣٣).

والقول بأن الأعمال شرط في كمال الإيمان لم يقل به أحد من الاثنين والسبعين الذين عدّهم المؤلف أهم رموز الجامية، مع أن الحافظ ابن حجر نسبه إلى السلف (الذين اطلقوا أن الإيمان قول وعمل، وقالوا: هو اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، ويزيد وينقص) فقال في "فتح الباري" في شرح مقدمة البخاري لكتاب الإيمان: "وهو -أي: الإيمان- قول وفعل، ويزيد وينقص -وفي رواية الكشميهني- قول وعمل، وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين اطلقوا ذلك... والكلام هنا في مقامين:

أحدهما- كونه قولاً وعملاً.

والثاني- كونه يزيد وينقص.

فأما القول فالمراد به النطق بالشهادتين =

وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح؛ ليدخل الاعتقاد والعبادات، ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان، ومن نفاه إنما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى =

فالسلف قالوا: هو اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله؛ ومن هنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقص، كما سيأتي =

والمرجئة قالوا: هو اعتقاد ونطق فقط =

والكرامية قالوا: هو نطق فقط =

والمعتزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته، والسلف جعلوها شرطاً في كماله".
ونسبه الألباني أيضاً في كتاب "حكم تارك الصلاة" إلى أهل السنة، وهذا باعتبار آحاد الأعمال الظاهرة لا بمعنى أن ترك أعمال الجوارح بالكلية يُنقص الإيمان، ولا ينقضه؛ لأن ترك الأعمال الظاهرة بالكلية يستلزم كفر الباطن. ففي القول بأن العمل شرط في كمال الإيمان إشكال؛ ولهذا لم يقل به عامة أهل السنة والجماعة، وهو من أسباب اتهام الألباني بالإرجاء، كما اتهم بحصر الكفر في الاعتقاد، وقد بيّنت براءته من هاتين التهمتين في مناقشات ومقالات في حقيقة الإيمان، ومع قول الألباني بأن العمل [الظاهر] شرط في كمال الإيمان، ونسبة حصر الكفر في الاعتقاد إليه؛ لم يعده المؤلف من أهم رموز الجامية!! والقول بأن العمل شرط في كمال الإيمان، وحصر الكفر في الاعتقاد ثلث سمات الجامية عند المؤلف، كما تقدم في تلخيص موضوعات كتابه؛ فإن كان لم يعد الألباني من أهم رموز الجامية؛ لأن هذا لم يثبت عليه؛ فإن المؤلف لم يثبته على من يسميهم الجامية =

مناقشة المآخذ الثالث:

ولم يثبت عليهم أنهم **يقدمون ولي الأمر، ويطيعونه طاعة مطلقة؛** فلم يذكر من أقوالهم أو أفعالهم ما يدل دلالة صريحة على أنهم يقدمون ولي الأمر، ويطيعونه طاعة مطلقة، وإن أمر بمنكر ثابت أو معصية لله ظاهرة!! وهذه صورة الصفحة التي بدأ المؤلف فيها الحديث عن غلو من يسميهم الجامية في طاعة ولي الأمر باعتباره معلمًا وسمة من سماتهم:

بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل من وقع بالمنكر سواء كان حاكماً أو محكوماً قال ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع بقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

ولا شك أن القول بوجوب السكوت عن انحراف الحكام وعدم الإنكار عليهم هو بسبب الغلو في طاعة الحكام وتقديسهم وإنزالهم فوق منزلتهم التي أنزلهم الله إياها والتي هي سمة من سمات الجمامية.

٤٤- الغلو في طاعة ولي الأمر:

ومن أبرز معالم سمات الجمامية أيضاً، الغلو في طاعة ولي الأمر، وتقديسه وإنزاله فوق منزلته التي أنزله الله إياها، وأنه يجب طاعته طاعة مطلقة، وإن أدعوا غير ذلك، وهذا ماحدى بكثير من الباحثين إلى تسميتهم «بغلاة الطاعة».

والغلو في طاعة ولي الأمر وتقديسه كان بداية ظهوره في الشام في آخر عهد بني أمية وفي عهد العباسيين حتى قيل: إن طاعة الخلفاء جائزة حتى في معصية الله!^(١)، وأن الله يغفر لهم ذنوبهم مهما فعلوا ويتجاوز عن سيئاتهم..^(٢)

وإن الركوع لهم وتقبيل أيديهم وأرجلهم واجب على المسلم، قال الإمام مالك: «دخلت على المنصور العباسي، والهاشميون يقبلون يده ورجله، فعصمني الله من ذلك».^(٣)

وإن ببقائهم بقاء الملة، وبزوالهم زوالها، وحملوا أحاديث وجوب الطاعة

(١) انظر «منهاج السنة»، لابن تيمية، (١/٢٣٢).

(٢) انظر «منهاج السنة»، لابن تيمية، (١/٢٣٢)، والبداية والنهاية (٩/٢٤١)، في حوادث سنة ١٠٥هـ في شأن يزيد بن عبد الملك.

(٣) انظر «سير أعلام النبلاء»، للذهبي (٨/٦٧).

وقد يورد المؤلف دليلاً على معلم أو سمة من سمات من يسميهم الجامية؛ فيتبين أنه لا يدل على ما قال، كما قال في اعتبارهم الحاكم الكافر المتغلب ولي أمر؛ فقد استدل على "اعتبارهم كل حاكم متغلب ولي أمر؛ يجب طاعته، ولا تجوز معصيته، ولو كان يهودياً أو نصرانياً" بقول واحد ممن ذكرهم في مبحث "أهم رموز الجامية"، وهو طلعت زهران؛ فقال المؤلف (ص ٤٩٨): "وقد صرح الشيخ طلعت زهران بهذا حيث قال: "المتغلب هو الإمام سواء كان مسلماً أو كافراً، ولو أشنودة تمكن الآن؛ فهو الإمام"، لكن طلعت زهران قال عقب هذا: "لكن هل له الطاعة؟ لا، ليس له الطاعة، هل نخرج عليه؟ ندبر الخروج عليه..."؛ فلم يقل: "يجب طاعته، ولا تجوز معصيته"، كما قال المؤلف، وإن سماه إماماً؛ فسياقه يدل على أنه يقصد المعنى اللغوي لكلمة "الإمام"، وعلى فرض أن أحداً ينسب إلى جماعة قال: "كل حاكم متغلب ولي أمر؛ يجب طاعته، ولا تجوز معصيته، ولو كان يهودياً أو نصرانياً" أو غير هذا من الأقوال؛ فلا ينسب قوله إلى الجماعة التي ينسب إليها.

وتعاونوا بكل وسيلة للصد عن سبيل الله - عز وجل - فوجب على أهل الإسلام أن يقابلوا هذا النشاط المضل وهذا النشاط الملحد بنشاط إسلامي وبدعوة إسلامية على شتى المستويات وبجميع الوسائل وبجميع الطرق الممكنة، وهذا من باب أداء ما أوجب الله على عباده من الدعوة إلى سبيله»^(١).

ويزيد الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين - رحمه الله - هذا الموضوع إيضاحاً وتفصيلاً فيقول:

«ليس للوسائل حد شرعي، فكل ما أدى إلى المقصود، فهو مقصود ما لم يكن منهيّاً عنه بعينه، فإن كان منهيّاً عنه بعينه فلا تقربه. فلو قال: أنا أريد أن أدعو شخصاً بالغناء والموسيقى لأنه يطرب لها ويستأنس بها وربما يكون هذا جذاباً له فأدعوه بالموسيقى والغناء هل نبيح له ذلك؟ لا، لا يجوز أبداً، لكن إذا كانت وسيلة لم ينه عنها ولها أثرها فهذه لا بأس بها، فالوسائل غير المقاصد وليس من اللازم أن ينص الشرع على كل وسيلة بعينها، يقول هذه جائزة وهذه جائزة وهذه غير جائزة، لأن الوسائل لا حصر لها، ولا حد لها، فكل ما كان وسيلة لخير فهو خير»^(٢).

٤٢- اعتبارهم الحاكم الكافر المتغلب ولي أمر:

ومن أبرز معالم سمات الجمامية أيضاً، اعتبارهم كل حاكم متغلب ولي أمر، يجب طاعته ولا تجوز معصيته، ولو كان يهودياً أو نصرانياً!!

وقد صرح الشيخ طلعت زهران بهذا حيث قال: «المتغلب هو الإمام سواء كان مسلماً أو كافراً، ولو أشنوده تمكّن الآن فهو الإمام!!»^(٣). قال طلعت زهران عقب هذا: لكن هل

له الطاعة؟ لا، ليس له الطاعة، هل

(١) انظر الدعوة إلى الله وأخلاق الدعوة، للشيخ عبدالعزيز بن باز ص ١٨. نخرج عليه؟ ندير الخروج عليه...

(٢) لقاء الباب المفتوح مع الشيخ محمد بن عثيمين رقم ١٥، ص ٤٩.

(٣) البابا شنودة هو بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية وسائر بلاد المهجر.

وإذا كان هذا حال كلامٍ أورد المؤلف الدليل عليه؛ فكيف يكون حال الكلام الذي لم يورد الدليل عليه؟!

وحاصل النظر في كتاب "الجامية في الميزان" أنه لم يثبت على من سماهم الجامية إلا بعض الأخطاء في تبديع بعض الأعيان، وأن مؤلفه وقع في بعض ما أخذه على من سماهم الجامية، ومن ذلك أنه أخذ عليهم: عدم ذكر حسنات المخالفين لهم، وهذا مأخذ عليه؛ فإنه لم يذكر حسنات من سماهم الجامية، مع أن عنوان كتابه يقتضي أن يذكر حسناتهم إلا إن كان لا يرى أن لهم حسنات؛ فالمأخذ عليه في هذا يكون أشد، بل إنه سلبهم بعض حسناتهم التي يقر بها كثير من مخالفينهم؛ فجعل من سماتهم: عدم الاهتمام بالعلم!! وهذا غريب، ولم ينقل المؤلف عن أحدٍ وصفه لهم بهذه الصفة، بل هي من مآخذهم على جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة التبليغ، أما السروريون فيقولون عن اهتمامهم بالعلم ما معناه: أنهم يطلبون العلم استشهادًا به طريقتهم أو أنهم اعتقدوا رأيًا ثم حملوا العلم عليه، وممن أثنى على علمهم بالعقيدة خاصة الشيخ عبد الله المطلق فقد قال في مشهد يوتيوي: "هذه الفرقة (ترى هم) من أعرف الناس بالعقيدة؛ عندهم علم وتميز في العقيدة"، وقد أورد المؤلف (ص ١٥٦-١٥٧) كلام الشيخ عبد الله

المطلق في المشهد المشار إليه، ومدته ١٩ دقيقة و١٦ ثانية؛ كاملاً إلا هذه
الجملة، وبضع كلمات أخرى!!!

ومن هؤلاء العلماء الذين حذروا منهم ومن منهجهم:

١- الشيخ عبد الله بن جبرين، رحمه الله:

وقد سئل الشيخ عبد الله بن جبرين عن الجامية، فقال:

«الجامية قومٌ يغلبُ عليهم أنهم من المتشددين على من خالفهم، والذين يحسدون كل من ظهر وكان له شهرة، فيدخلون عليهم، ويصدق عليهم الحسد، فلاجل ذلك صاروا ينتقصون كل من برز من العلماء، ويعيبونهم ويتبعون عثراتهم، ويسكتون عن عثرات بعض فيما بينهم، ونسبتهم إلى أول من أظهر ذلك وهو محمد أمان الجامي، وقد توفي وأمره إلى الله تعالى»^(١).

٢- الشيخ عبد الله المطلق، حفظه الله:

سئل الشيخ عبد الله المطلق عن الجامية في أحد البرامج التلفزيونية فقال:

«الجامية لفظٌ أُطلق على فرقة من السلفية، وهذه الفرقة خرجت في وقتٍ من الأوقات، واتبعت الشيخ محمد أمان الجامي - الله يجعله في الجنة ويغفر له ويرحمه ويسكنه فسيح جناته ويتجاوز عنا وعنه - حيثُ عُرف عنها التشدد مع إخوانهم السلفيين، وهذه من الأشياء التي نتألم منها، كون رماحنا الآن نحن السلفيين ترجع في صدور إخواننا والله هذه مصيبة. فمثلاً في وقتٍ من الأوقات نصبوا بنادقهم على الشيخ بكر أبو زيد، والشيخ عبد الله بن جبرين، ثم الآن نصبوها على الشيخ سعد البريك، وعلى بعض الإخوة.

والله إننا نتألم مما يحصل، فالواقع الآن مثل الذي يرى أبناءه يتقاتلون، ماذا يفعل، يرى أحد أبنائه يضرب الآخر، هل يسعده ذلك!!

(١) في اليوتيوب بعنوان «عبد الله بن جبرين والجامية».

يا أخي ما أحوجنا إلى أن نتصافى وتتصافى قلوبنا، فأنت الآن إذا نظرت إلى أعدائنا، أعداء السلفية وجدتهم كثيراً جداً، ويناصبونهم العدا، ونحن لا نريد أن نظهر العداوة لأعدائنا.

فنحنُ دعاة عقيدة دعاة سلام دعاة محبة نحب الخير للناس، يكفيننا حديث النبي ﷺ الذي في البخاري والذي يحكي فيه نبياً من الأنبياء يضربه قومه ويمسح الدم ويقول: «رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون».

انظر إلى مثلنا الأعلى في السلفية الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد بن صالح العثيمين، والشيخ عبد العزيز آل الشيخ، هؤلاء الثلاثة الآن دعونا نضعهم مثلاً أعلى، فهم يحبون الناس كلهم ويقدرونهم ويحترمونهم، ولا عمرهم آذوا أحداً من السلفيين، بل يحبون جميع السلفيين ويسددونهم، فأنا لم أقل يسكتون عن أخطائهم، لا بل يسددونهم وينصحونهم ويشيرون عليهم، ويقربون من حاول أن يتعد منهم.

نحن نريد أن نكون على هذا المنوال، الحمد لله الآن عندنا قيادة علمية حكيمة، سماحة المفتي، ليس هؤلاء الإخوة والذين هم قليل بإذن الله، لكنهم مزعجون، نقول لهم: دعونا صفاً واحداً خلف قائد السلفية الآن وهو المفتي.

فلتكن قلوبنا صافية، ونصلح ما بيننا وبين بعض حتى وإن وجد عندنا أخطاء نصلح ما بيننا وبين بعض.

ويؤثر عن الشيخ الألباني رحمة الله عليه وهو من علماء السلف في هذا العصر بلا شك أنه قال: «أصيب المسلمون في عقيدتهم، وأصيب السلفيون في أخلاقهم».

هنا قال الشيخ
عبد الله المطلق:
"هذه الفرقة (تري
هم) من أعرف
الناس بالعقيدة؛
عندهم علم وتميز
في العقيدة"...

ومن بحث عن الدروس العلمية وجد أن اهتمام من سماهم المؤلف الجامية بها أكثر من مخالفيهم، ووجد خلاف قول المؤلف (ص ٥٣٠): "ولا تكاد تجد لديهم دروسًا في الفقه، أو التفسير، أو الحديث" فعبد العزيز الرئيس وزيد المدخلي وابنا بازمول (محمد وأحمد) لديهم دروس في الفقه، وعبيد الجابري وعلي التويجري لديهما دروس في التفسير، وربيع المدخلي والوادعي وعلي الحلبي لديهم دروس في الحديث، وهي أمثلة لدروس بعض من ذكرهم المؤلف في مبحث أهم رموز الجامية في فنون العلم التي شكك في وجود دروس لديهم فيها، وهي ظاهرة لا تحتاج إلى بحث كثير، ولم أبحث عن دروس الفقه والتفسير والحديث عند غير من ذكرت ممن لديهم دروس، وهم: عبد الله العبيلان، وأسامة بن عطايا، وماهر القحطاني، وصالح سندي، وعبد الله البخاري، ويحيى الحجوري، وأبو الحسن المأربي، ومحمد الإمام، ومحمد بن عبد الوهاب الوصابي، وعبد الرحمن العدني، ومحمد سعيد رسلان، ويظهر أنها لا تخلو من الفقه والحديث، وأما التفسير فدروسه قليلة عمومًا عند أهل السنة وغيرهم منذ قرون؛ قال البلقيني (ت ٨٢٤هـ) في مقدمة كتابه "مواقع العلوم في مواقع النجوم" -الذي وصفه بقوله: "أردت أن أذكر في هذا المصنف ما وصل إلى علمي مما حواه القرآن الشريف من أنواع علمه المنيف، وأجعل ذلك مقدمة للتفسير"- قال: "وقد اقتفيت آثار العلماء في جمع تفسير عند إلقاء الدروس، وقصدت بذلك إحياء طرق التصنيف بعد

الدروس؛ فإن الزمان قد خلا من أهل ذلك، أو كاد، ولم يبق منهم من له لذلك استعداد".

وقد ذم المؤلف من سماهم الجامية بـ "اختراع قول أو عبارة: "ليس على منهج السلف" و"اعتبارهم منهج السلف مصدرًا من مصادر التشريع"، وقال: "والصحيح أن هذه الكلمة [يعني: "ليس على منهج السلف"] لا تُطلق إلا على من وضع أصولاً تخالف أصول أهل السُنَّة، كإنكار السُنَّة أو تقديم العقل على النقل، أو الفصل بين الدين والسياسة.

أما إذا كان الإنسان على عقيدة السلف في الإيمان والأسماء والصفات وسائر أمور الغيب، وكان منهجه في تلقي العقيدة الكتاب والسُنَّة على فهم سلف الأمة، وأخطأ في آحاد المسائل؛ فإنه لا يبدع ولا يضلُّ بسبب خطئه".

وقال: "فأي مشروع أو فكرة أو قول أو عمل يريدون إبطاله قالوا: إنه ليس من منهج السلف، وهذا لم يسبقهم إليه أحد في تاريخ الفقه الإسلامي".

وقول "ليس على منهج السلف" يعني: ليس على طريقة السلف؛ فمنهج السلف هو طريقة السلف، وفهم السلف -الذي استعمله المؤلف هنا- وكل منها عبارة عن الإجماع الذي هو المصدر الثالث من مصادر التشريع، لكن إجماع السلف ليس اتفاقهم فقط، بل يشمل اختلافهم على أقوال؛ فإنه

إجماعٌ منهم على أن ما يخالفها كلها باطل؛ لأنه لا يجوز أن تكون أقوالهم كلها خطأ، ويخلو عصرهم من الحق، ثم يوفق له من بعدهم؛ فيصيب الحق، ويخطئه السلف.

وقد استعمل المؤلف عبارة "منهج السلف" في كثير من المواضع في كتابه، ومن ذلك قوله (ص ٣٢): "الحقيقة أنهم خالفوا عقيدة ومنهج السلف الصالح في كثير من الأمور، كما سوف أبين ذلك في مبحث "أهم معالم وسمات الجامية"، وهم مع ذلك أبعد الناس عن أخلاق وسلوك السلف وأدبهم وسعة صدورهم مع المخالف".

كما استعمل عبارة "ليس من منهج السلف" في إبطال بعض أقوال من يسميهم الجامية؛ كقوله (ص ١٥٥): "تنبّه لهذه الجماعة المنحرفة الضالة، جملة من أهل العلم، فصدعوا بانحراف وضلال هذه الجماعة، وحرّمت ما تقوم به من الطعن في العلماء والدعاة من أهل السُنَّة والجماعة المشهود لهم بالخير والصلاح والتقوى وسلامة العقيدة والمنهج.

وأن هذا المنهج المنحرف القائم على الطعن في العلماء والدعاة، وتتبع زلاتهم وهفواتهم ليس من منهج السلف الصالح، فالعلماء ورثة الأنبياء، والطعن بهم من كبائر الذنوب".

وقوله (ص ٥١٨): "ولا شك أن هذا المنهج القائم على "امتحان الناس بالأشخاص" ثم تصنيفهم بناءً على ثنائهم أو ذمهم للمسؤول عنه، منهج

منحرف، فاسد، ليس عليه دليل لا من كتاب الله ولا من سنة نبيه ﷺ،
وليس من منهج السلف في شيء".

ومن تقريره لاستعمال عبارة "منهج السلف" استشهاده (ص ٣٩٨)
على تبديع (الجمامية) مَنْ خالفهم في المسائل الفقهية المعاصرة التي يسوغ
فيها الخلاف (ومثَّل لها بالمظاهرات والاعتصامات ووسائل الدعوة) بقول
الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله-: "بعض من انتهج السلفية في
عصرنا هذا صار يُضلل كل من خالفه، ولو كان الحق معه، واتخذها بعضهم
منهجًا حزيًا كمنهج الأحزاب الأخرى التي تنتسب إلى الإسلام، وهذا هو
الذي ينكر، ولا يمكن إقراره، ويقال: انظروا إلى منهج السلف الصالح؛
ماذا يفعلون في منهجهم في [سعة (في الكتاب: اتساع)] صدورهم في الخلاف
الذي [يسوغ (في الكتاب: يسوغ بشدة فوق الواو)] فيه الاجتهاد، حتى إنهم
يختلفون في مسائل كبيرة عقديّة وعملية... ومع ذلك لا يُضلل بعضهم
بعضًا، فالسلفية بمعنى أن تكون حزبًا خاصًا له مميزات ويضلل من سواهم،
[نقول (في الكتاب: تقول)] هؤلاء ليسوا من السلفية في شيء، فالسلفية هي
اتباع منهج السلف، عقيدةً وقولاً وعملاً، واتفاقًا وائتلافًا، وتراحمًا
وتوادًا...".

ولا فرق بين أن يقال عن جماعة عملت عملاً يخالف ما كان عليه السلف
"ليسوا من السلفية" التي "هي اتباع منهج السلف" يعني: في هذا العمل،

وأن يقال عن فرد منها أو عمن عمل ذلك العمل: إنه "ليس على منهج السلف" أي: في الأمر الذي خالفهم فيه؛ فهذه الكلمة تُطلق على كل من خالف فهم السلف أو أقوال السلف أو طريقة السلف أو عمل السلف؛ جليلاً كان الأمر الذي خالفهم فيه أو دقيقاً، وكثيراً كان أو قليلاً، ويقصد بها أنه ليس على منهج السلف فيما خالفهم فيه، ولا يلزم منها تبديع المخالف؛ لأن تبديع المعين يتوقف على تحقق شروط، وانتفاء موانع كما سبق. والله أعلم.

هذا ما تيسر، والله المستعان، وهو المسؤول أن يهدي قلوبنا، ويسدد أقوالنا وأعمالنا، والحمد لله رب العالمين.